

# الإطار القانوني لشركة رأس المال المغامر

المحامي  
"محمد شريف" علي جراح



دار الثقافة  
للنشر والتوزيع  
عمان - الأردن



الإطار القانوني

لشركة رأس المال المغامر

346,565066

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/12/6722)

المؤلف: محمد شريف علي جراح

الكتاب: الإطار القانوني لشركة رأس المال المغامر

الواصفات: قانون الشركات - المنشآت الرأسمالية - الاستثمار - القانون التجاري  
الأردن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-318-5

الطبعة الأولى 2026 م - 1447 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيى بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن  
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د  
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261  
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

# الإطار القانوني لشركة رأس المال المغامر

المحامي  
"محمد شريف" علي جراح

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ  
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾

[سورة النساء: 29]

## الإهداء

أهدي هذا الكتاب . . .

إلى ملاكي إلى معنى الحب ونبع الحنان والتقاني . . إلى بسمة الحياة وسر

الوجود . . إلى من كان دعاؤها سر نجاحي . . إلى أغلى الأحبة . .

أمي الغالية عليها رحمة الله ومغفرته

وإلى من كلّه الله بالهيبة والوقار . . إلى من علمني العطاء دون انتظار . .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . .

والدي العزيز عليه رحمة الله ومغفرته

إلى من تضع السكر في كل ما تقول وتنزع الملح من كل ما أقول . .

رفيقة دربي زوجتي وفقها المولى عز وجل

إلى أبنائي

اللهم ارزقني وإياهم العلم النافع والرزق الواسع والقلب الخاشع والعمل الصالح

وارزقني برهم وارض عني وعنهم . . .

## الفهرس

- 13..... الملخص
- 15..... المقدمة

## الفصل الأول

### شركة رأس المال المغامر والشريك

- 26..... المبحث الأول: ماهية شركة رأس المال المغامر
- 26..... المطلب الأول: مفهوم شركة رأس المال المغامر
- 26..... الفرع الأول: تعريف شركة رأس المال المغامر
- 29..... الفرع الثاني: خصائص شركة رأس المال المغامر
- 32..... المطلب الثاني: أركان شركة رأس المال المغامر
- 32..... الفرع الأول: الأركان الشكلية لشركة رأس المال المغامر
- 41..... الفرع الثاني: الأركان الموضوعية لشركة رأس المال المغامر
- 48..... المبحث الثاني: المسؤولية المدنية للشريك
- 48..... المطلب الأول: ماهية المسؤولية المدنية
- 49..... الفرع الأول: المسؤولية العقدية للشريك
- 53..... الفرع الثاني: مسؤولية الشريك المدنية عن الفعل الضار
- 57..... المطلب الثاني: قيام المسؤولية المدنية اتجاه الشريك

- 58.....الفرع الأول: حالات قيام المسؤولية المدنية اتجاه الشريك
- 62.....الفرع الثاني: آثار قيام المسؤولية المدنية اتجاه الشريك

## الفصل الثاني

### الهيكلية القانونية لشركة رأس المال المغامر

- 72.....المبحث الأول: إجراءات تأسيس شركة رأس المال المغامر
- 72...المطلب الأول: الوثائق المطلوبة لتأسيس شركة رأس المال المغامر
- 76.....المطلب الثاني: آلية تقديم طلب تسجيل الشركة
- 79.....المبحث الثاني: إدارة شركة رأس المال المغامر وتنظيم أعمالها
- 79.....المطلب الأول: إدارة شركة رأس المال المغامر
- 83.....المطلب الثاني: نشاطات شركة رأس المال المغامر
- 88.....المطلب الثالث: تنظيم نشاطات شركة رأس المال المغامر
- 88.....الفرع الأول: القيد على شركة رأس المال المغامر في الاستثمار
- الفرع الثاني: القيد على شركة رأس المال المغامر في نسب
- 90.....المساهمة
- 92.....المبحث الثالث: انقضاء شركة رأس المال المغامر
- 92.....المطلب الأول: أسباب انقضاء شركة رأس المال المغامر
- 92.....الفرع الأول: الأسباب العامة لانقضاء شركة رأس المال المغامر
- 96.....الفرع الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء شركة رأس المال المغامر

الفهرس

المطلب الثاني: آثار انقضاء شركة رأس المال المغامر.....103

الفرع الأول: أحكام تصفية شركة رأس المال المغامر.....103

الفرع الثاني: آثار تصفية شركة رأس المال المغامر.....113

الخاتمة.....121

المصادر والمراجع.....125

## المخلص

نظم المشرع الأردني أحكام شركة رأس المال المغامر من خلال نظام شركات رأس المال المغامر رقم (143) لسنة (2018)، ولمعرفة مدى كفاية القواعد القانونية الواردة في هذا النظام جاءت هذه الدراسة في فصلين، الأول منهما: شركة رأس المال المغامر والشريك، تناول المؤلف فيه ماهية شركة رأس المال المغامر، وخصائصها، وأركانها الشكلية، والموضوعية، والمسؤولية المدنية وحالات قيامها وآثارها بالنسبة للشريك، والفصل الثاني: الهيكل القانوني لشركة رأس المال المغامر، تناول المؤلف فيه إجراءات تأسيس الشركة، وإدارتها وتنظيم أعمالها، وأحكام انقضاءها، وإجراءات تصفيتها.

من أبرز نتائج الدراسة وجود تضارب تشريعي بين المادتين (4) من نظام شركات رأس المال المغامر الأردني، والذي قيد الشركة بالاستثمار المباشر أو من خلال إنشاء صناديق للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه منعها من الاستثمار في الشركات المدرج أسهمها في السوق المالي، بينما أجازت المادة (89) من قانون الأوراق المالية الأردني التي تطبق على عموم الصناديق الاستثمارية للشركات من استثمار أموالها في الأوراق المالية.

يوصي المؤلف المشرعَ معالِجَ ذلك من خلال صياغة المشرع الأردني نصوصاً خاصة في نظام شركات رأس المال المغامر تنظم آلية إنشاء وعمل صناديق الاستثمار بحيث تستثنى من أن تطبق عليها أحكام قانون الأوراق المالية الأردني.



## المقدمة

شركة رأس المال المغامر نمط تمويلي لشركات سريعة النمو ذات مخاطر مرتفعة، يقف في وجهها صعوبات بسبب قلة الضمانات للاقتراض من البنوك، وارتفاع درجة المخاطرة لدى هذا النوع من الشركات.

ما من شك أن الشركات التجارية تشكل رافعة لاقتصاد الدول؛ لأنها بيئة خصبة لجذب الاستثمارات التجارية، مما يطور الأنشطة الاقتصادية، وعليه رتب المشرع الأردني تنظيمًا خاصاً بشركة رأس المال المغامر في ظل النهج المستحدث الذي يسعى إلى تطوير الأعمال التجارية، وذلك في نظام يسمى نظام شركات رأس المال المغامر رقم (143) لسنة (2018) الصادر بموجب الفقرة (و) من المادة (7) من قانون الشركات وتعديلاته رقم (22) لسنة 1997 إذ تضمن الأحكام المنظمة لشركة رأس المال المغامر. وسيشار إليه في هذا البحث بنظام شركات رأس المال المغامر الأردني.

إن الأعمال والنشاطات التجارية في شركة رأس المال المغامر قد يترتب عليها انحرافات وتعسفات ناشئة عن سوء الإدارة؛ لعدم وجود أحكام خاصة كافية تزيل الغموض عن مسؤولية الشريك في شركة رأس المال المغامر، وهذا يفرض حتمية تدخل القانون المدني الأردني؛ لمساءلة الشريك عن بعض الأفعال المرتكبة من قبل الإدارة أو الشركاء، والهدف من ذلك هو حماية الغير، وتحقيق الحماية المناسبة للشركة والشركاء.

إن استحداث شركة رأس المال المغامر في الأردن يترتب التزامات مدنية على الشركاء، وحقوقاً في الوقت نفسه، بالإضافة إلى تحديد الهيكلة العامة

لشركة رأس المال المغامر، وخصائصها، والأركان التي تدخل في تكوينها، بالإضافة إلى بيان أحكام انقضائها، والإجراءات التي تمر أثناء التصفية، وذلك وفقاً للتشريع الأردني.

#### أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة لكونها تتناول الأحكام الخاصة بشركة رأس المال المغامر، وتحدد المسؤولية المدنية التي يسأل بموجبها الشريك، ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن هذه الدراسة تقدم البنية الأساسية للمسؤولية المدنية التي يسأل عنها الشركاء في شركة رأس المال المغامر. وتكمن الأهمية العملية للدراسة لكونها تشجع إنشاء شركات رأس مال مغامر في الأردن، في ظل وجود تنظيم قانوني ينظم أحكام هذا النوع من الشركات.

#### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- 1- التعرف إلى خصائص شركة رأس المال المغامر، وتشجيع إنشائها.
- 2- بيان المسؤولية المدنية للشريك الممول والشريك المدير في شركة رأس المال المغامر.
- 3- تناول نشاطات شركة رأس المال المغامر، والقيود التي ترد عليها.
- 4- نشوء وانقضاء شركة رأس المال المغامر.
- 5- معالجة النصوص التشريعية المتعلقة بشركة رأس المال المغامر والقوانين ذات الصلة.

### إشكالية الدراسة:

تنشأ إشكالية الدراسة من نقص النصوص التشريعية في نظام شركات رأس المال المغامر الأردني؛ فهو على سبيل المثال لم يستوف الأحكام التي تنظم مسألة الضرر الناشئ عن أفعال الشريك الممول والشريك المدير في شركة رأس المال المغامر، علماً أنّ للغير والشركة والشركاء أحقية بالرجوع على الشريك المسؤول عن الضرر؛ ولذلك هناك ضرورة لإيراد بنود تنظم الجزاءات المدنية التي تترتب على الشريك المُخل.

بالإضافة إلى التضارب التشريعي بين المادتين (4) من نظام شركات رأس المال المغامر الأردني، والذي قيد الشركة بالاستثمار المباشر أو إنشاء صناديق للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنعها من الاستثمار في الشركات المدرج أسهمها في السوق المالي، بينما أجازت المادة (89) من قانون الأوراق المالية الأردني التي تطبق على عموم الصناديق الاستثمارية للشركات، ومنها شركة رأس المال المغامر من استثمار أموالها في الأوراق المالية، وهذا يستدعي إزالة هذا التضارب التشريعي.

### أسئلة الدراسة:

- 1- ما مفهوم شركة رأس المال المغامر؟ وما أركانها؟
- 2- ما خصائص شركة رأس المال المغامر؟
- 3- ما المسؤولية المدنية للشريك الممول والشريك المدير في شركة رأس المال المغامر؟
- 4- ما نشاطات وغايات شركة رأس المال المغامر؟ وما القيود التي ترد عليها؟
- 5- متى تبدأ ومتى تنتهي شركة رأس المال المغامر؟ وما الإجراءات التي تمر بها؟

### منهج الدراسة:

سيعتمد المؤلف في هذه الدراسة على:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال بيان مفهوم شركة رأس المال المغامر، وتحديد طبيعتها والأركان التي تدخل في تكوينها، وخصائصها، وطبيعة مسؤولية الشركاء فيها، والنصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بها في هذه الدراسة.
- **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال بيان المسؤولية المدنية للشريك الممول والشريك المدير في شركة رأس المغامر، ومتى يسأل الشريك عنها، والأحكام القانونية التي تدخل في تنظيمها، وتكوينها، وتحليل النصوص القانونية، والأحكام القضائية.

### الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعي على الكتب والمراجع الأردنية وجدت دراستين بهذا الموضوع الأولى بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر القانون في عالم متغير والذي عقد تحت رعاية كلية القانون في جامعة اليرموك - الأردن، بتاريخ (25- 2018/4/26) والذي عنوانه: شركات رأس المال المغامر كأداة قانونية لتحفيز الاستثمار "دراسة قانونية في ضوء قانون الشركات الأردني المعدل لسنة 2017 للباحث سامي محمد الخرابشة، وهذه الدراسة سابقة على تاريخ صدور نظام شركات رأس المال المغامر رقم (143) لسنة (2018).

بحثت هذه الدراسة في الشكل القانوني الذي قد تتخذه شركات رأس المال المغامر وطرق تأسيسها وتسجيلها، حيث ركزت على أثر شركات رأس المال المغامر في دعم المشاريع الريادية ذات إمكانية النمو، وخلصت الدراسة

إلى التوصية بمنح شركات رأس المال المغامر إعفاءات وحوافز ضريبية لتحفيزها على الاستثمار.

ما يميز الدراسة الحالية عن دراسة الخرابشة أنها بنيت بالاستناد لنظام شركات رأس المال، وبينت آلية عمل هذه الشركات والقيود التي أوردتها المشرع عليها والمسؤولية المدنية للشريك.

والدراسة الثانية للباحثة ريم شطناوي بعنوان: التنظيم القانوني لشركات رأس المال المغامر "دراسة تحليلية" وهي بعد صدور نظام شركات رأس المال المغامر الأردني.

بحثت هذه الدراسة في الوضع القانوني لشركات رأس المال المغامر، والأحكام الناظمة لشركات رأس المال المغامر، وخلصت دراستها إلى عدة نتائج، منها نتيجتان تتفقان مع نتائج الدراسة الحالية الأولى: التضارب ما بين المادة (4) من نظام شركات رأس المال المغامر الأردني والمادة (89) من قانون الأوراق المالية الأردني، إذ قيد نظام شركات رأس المال المغامر الشركة بالاستثمار المباشر أو إنشاء صناديق للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه منعها من الاستثمار في الشركات المدرج أسهمها في السوق المالي، بينما أجاز قانون الأوراق المالية الأردني للشركات الاستثمار في الشركات المتداول أسهمها في السوق المالي. أما الثانية فهي عدم استطاعة شركة رأس المال المغامر الاستثمار في شركتي التضامن والتوصية البسيطة؛ لاشتراط المشرع الأردني أن يكون الشريك في تلك الشركات شخصاً طبيعياً وبذلك ينحسر استثمارها في الشركات محدودة المسؤولية.

ووصلت الدراسة السابقة إلى نتيجة مفادها أن نظام شركات رأس المال المغامر لم يمنح إعفاءات أو حوافز معينة للشركة لتحفيزها على الاستثمار،

ولكن الباحثة أغفلت المادة 6/أ/4 من قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته، والذي ألقى الدخل المتأتي للشركة من الضريبة. ولم تتطرق الباحثة في نتائجها إلى جوانب مهمة مثل: الضرر الذي يسببه الشريك، وخطورة حل الشركة من قبل الشريك المدير، والأحكام التنظيمية التي تضبط دور مراقب عام الشركات عند تصفية الشركة، ولكن الدراسة الحالية توصلت إلى نتائج لم تتوصل لها الدراسة السابقة على أهميتها ومنها: منع المشرع الأردني الشريك من تقديم حصص عينية في رأس مال شركة رأس المال المغامر، وبذلك يكون المشرع قد حرص على نفع الشركات المستثمر بها؛ لأنها بحاجة إلى المال النقدي الذي ينهض بها، وتحديد السقف الأعلى لنسبة مساهمة شركة رأس المال المغامر بمقدار 50% من رأس مالها المدفوع في الشركات المستثمر بها، والحد الأعلى لمليتها في تلك الشركات هو (51%)، وفي ذلك حماية للذمة المالية للشركة.

ووجدت بعض الدراسات العربية التي بحثت بمواضيع ذات صلة بموضوع دراستي ومنها:

1- عبد الله بلعدي، التمويل برأس المال المخاطر، ناقشت هذه الرسالة كيفية التمويل برأس المال المخاطر وأساليبه والجهات التي يتم تمويلها بهذا الشكل، وآلية ذلك وفقاً للقانون الجزائري، ومن بين النتائج التي توصلت لها الدراسة نجاح مؤسسات رأس المال المغامر في الدول المتقدمة، ولم تتفق نتائج تلك الدراسة مع نتائج الدراسة الحالية؛ لكونها تناولت رأس المال المخاطر بالمقارنة مع التشريع الإسلامي.

2- دراسة سامية عبيدش، شركات رأس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة؛ تناولت الدراسة شركة رأس المال المخاطر كنمط تمويلي جديد، والأسباب الحقيقية لإنشاء مثل هذه الشركات، وتأسيسها وما يميزها عن الشركة المساهمة، إضافة إلى نشاطاتها وتمويلها، وتوصلت الدراسة إلى أن لهذه الشركات دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار، وهي غير فاعلة في الدول العربية بشكل عام. ومن الجدير ذكره أن الدراسة الحالية تؤكد ما وصلت إليه تلك الدراسة؛ فشركة رأس المال المغامر غير موجودة فعلياً في الأردن.